الانتخابات وخيارات «فتح» الصعبة

نواف التميمي

احتفلت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مطلع يناير/ كانون الثاني الماضي، بالذكرى الـ56 لانطلاقتها. ومنذ الطلقة الأولى التي فجرت ميلاد الثورة الفلسطينية المعاصرة، ظلت «فتح» كبرى الفصائل الفلسطينية، وعمود الوطن الفلسطيني في المنفى، أي منظمة التحرير الفلسطينية، ثم صارت حزب السلطة الحاكم بعد عودة زعيم الحركة التاريخي، الراحل ياسر عرفات، إلى الأراضي الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو مع إسرائيل. وعبر ما يزيد على نصف قرن، شكلت «فتح» هوية فلسطينيين كثيرين، سواء من انضموا لصفوفها بشكل كامل، أو من اكتفوا بالانتماء لها بالمناصرة والتأييد. وظلت «فتح»، منذ انطلاقتها قائدة العمل الفلسطيني السياسي، سيما وهي تحتكر السيطرة على اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني، المكونات الأسمى في منظمة التحرير. وظلت «فتح» الكتلة الأضخم في الجسم الفلسطيني، على الرغم من محاولات الانشقاق التي شهدتها على مدار العقود الخمسة الماضية، منذ مقتل النقيب يوسف عرابي في بيت ياسر عرفات في حي المزرعة بدمشق في 1966/5/9 في ظروف غامضة، واستقالة نحو نصف أعضاء اللجنة المركزية للحركة وصولاً إلى الانشقاق الأكبر في جسم الحركة عام 1983. وعلى الرغم مما أصاب جسم الحركة من تشظّ منذ وفاة عرفات في العام 2004، وتولّي محمود عباس دفّة قيادتها، إلا أن الأخير تمكّن من السيطرة على الكتلة الأكبر من الحركة، من دون أن يمنع ذلك من حدوث شقوق (لم تصل إلى حد الانشقاق) داخل «فتح» وعلى ضفافها. وقد كشفت الأسابيع الماضية حدّة هذه الشقوق أو التصدّعات، وإمكانية تعمقها.

منذ إصدار الرئيس محمود عباس منتصف شهر يناير/ كانون الثاني الماضي مراسيم تحدّد مواعيد إجراء الانتخابات العامة في أراضي السلطة الوطنية والقدس، على ثلاث مراحل: تشريعية بنظام التمثيل النسبي الكامل في 22 مايو/ أيار، ورئاسية في 31 يوليو/ تموز، وانتخابات المجلس الوطني (البرلمان الممثل لفلسطينيي الخارج) في 31 أغسطس/ آب، سارعت قيادات وازنة في حركة فتح إلى اتخاذ مواقف متباينة عن رغبة الرئيس أبو مازن، ولا تميل إلى الالتزام بقرارات اللجنة المركزية للحركة. ولم يُخف أعضاء وكوادر في الحركة، من بينهم أسرى محرّرون ومسؤولون سابقون، بتشكيل قوائم موازية لخوض الانتخابات. وفي مقابل ذلك، تخشى قيادة «فتح» من أن تؤدي هذه الظاهرة إلى ضياع أصوات كثيرة محسوبة عليها، مؤكّدة أنها ستسعى إلى توحيد معسكراتها وتشكيل قائمة واحدة في الأسابيع القليلة المقبلة، قبل انتهاء موعد تسجيل القوائم نهاية الشهر المقبل (إبريل/ نيسان). وبالعودة إلى تاريخ حركة فتح، يخشى بعضهم أن تكون الانتخابات، إن جرت، مع خطين عريضين تحت «إن جرت»، ضربةً قاصمة لظهر فتح، التي تآكل رصيدها الجماهيري منذ توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993، ثم تأسيس السلطة الفلسطينية التي طغى الفساد على أداء مؤسساتها. كما فقدت «فتح» كثيرا من وهجها إثر غياب معظم قياداتها التاريخية، وفي مقدمتهم خليل الوزير (أبو جهاد) وصلاح خلف (أبو إياد)، والمؤسس ياسر عرفات، الذي استطاع لملمة أطراف الحركة وأجنحتها أربعة عقود، مرّات بالعصا وأخريات بالجزرة.

بانتظار ما ستكشف عنه الأيام القليلة المقبلة، لا تخفى بوادر التصدّع في الجسم الفتحاوي، فقد أعلن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ناصر القدوة، ابن شقيقة ياسر عرفات، عن تشكيل «الملتقى الوطني الديمقراطي» الذي سيشارك في الانتخابات البرلمانية بقائمة منفصلة. أما القيادي الفتحاوي، نبيل عمرو، فمن المُرجح انضمامه إلى قائمة يُعدّها رئيس الوزراء الأسبق سلام فياض، بعد رفض طلبه بالحصول على موقع متقدّم في قائمة مرشحي الحركة. والأهم أن الحركة لم تتوصل حتى اللحظة لقرار نهائي من الأسير مروان البرغوثي، الأكثر ميلاً إلى منافسة أبو مازن في انتخابات الرئاسة.

تضع حالة «فتح» المترهلة أبا مازن بين خيارين أحلاهما مرّ، فإما خوض الانتخابات بـ«فتح» مشرذمة، أو إلغاء الانتخابات، والذرائع المتاحة كثيرة، حفاظاً على ما تبقى من «فتح».

في استعادة الثورة الليبية

الفيتوري شعيب

أكملت الثورة الليبية عشر سنوات من عمرها، أكملت مائة وعشرين شهرا، وما يزيد عن ثلاثة آلاف وستمائة يوم بالتمام والكمال، والبلاد لا تزال تَمُوج في دوّامات سياسية وأمنية، وحتى اجتماعية. تثور تارة وتهدأ تارة أخرى، تحرّكها أمواجُ خارجية، وتغذيها أطرافٌ داخلية، لم تذق طعم الاستقرار إلا في بداياتها، قبل أن تتفطّن لها رؤوس الثورات المضادّة، أو بالأحرى بعد أن أجهزوا على ثوراتٍ في بلدان أخرى قبلها، ومن ثم جاء الدور عليها، اقتيدت مكرهةً إلى خوض أتون حروب ما كانت تعتقد أنها ستكون، وسياسةٍ رعناء لا تعبّر عن آمال الثورة التي انطلقت في 17 فبراير/ شباط سنة 2011، ولتجعل من كان لها مناصرا يومها يغريه المال والسلطة ليكون في صف الثورة المضادة لها اليوم. عشر سنوات من عمر الثورة ليس قليلا، بل إنه كثير وكثير جدا على أجسام لم تتزحزح من مكانها منذ تسع، وثمان، وست سنوات، بحسب دخولها المعترك السياسي، انتخاباً أو اتفاقاً، فمن جسم تشريعي أريد له أن يكون تأسيسياً، وبرلمان عمره الافتراضي لا يزيد عن العام وبضعة أشهر، واتفاق عمره على أكثر تقدير عامان، فإذا به يمتد إلى ست سنوات، والأجسام التي كانت قبله لا تنحلّ، وإن حلت بحكم المحكمة والقانون، انتهاء للمدة أو طعنا في دستوريتها، بل يمتد الأمر أكثر من ذلك ليجدّد جسم من الأجسام لنفسة مرّات ومرّات!

هكذا كان عمل أجسام أريد لها أن تؤسّس لدولةٍ يسودها العدل والدستور، ارتباكا وتخبطا، واتفاقيات بلا توافق، ومغالبة بدون أغلبيه، ليكون اليوم أمام النخب الليبية الجادّة في بناء الدولة مفترق طرق، إما أن يؤسّسوا لدولة حقيقة، أو يأتوا على أنقاضها، ليس سياسة وعِمراناً وقياماً للدولة فحسب، بل هدماً وتدميراً للأجيال والإنسان والمجتمع، ولا يكون ذلك إلا بحمايتها والسعي نحو تحقيق أهداف انطلاقتها، سواء بالدعم الفكري الإصلاحي أولاً، أو العمل الجادّ ثانياً. من غير ذلك، ستكون الثورة عرضة للاختطاف، ليس جزئياً بل كلياً في وجود الثورات المضادّة والمصالح المعادية لها، والتي تتربّص بها بين الفينة والأخرى.

إن وجود قوى فاعلة وتكتل وطني يحمل أبعادا سياسية يمكن العمل عليها ومعها لإيجاده واقعاً مختلفا عما هو عليه الآن على الأرض، أصبح أمراً ملحّاً وضرورياً في هذه المرحلة من عمر الثورة، لتأسيس تيار فاعل في المجتمع، ينطلق من القاعدة الشعبية له، ويكون مرآةً لما يكون في الشارع الليبي المجتمعي والنخبوي، غير ذلك فإن مخاض الثورة والثورة المضادّة لن يتوقف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لنعود إلى الخطوة الأولى في التأزيم وليس الحل، وإن ساد التوافق يوماً.

كما لا يخفى على أي متابع اليوم أن الثورة والدولة يعتريها اليوم توافق جزئي، افتقدته منذ سنوات من عمرها، يمكن من خلاله البدء في تكوين مشروع نخبوي وطني، كما ذكرت، ينفض إرث الماضي، ويتخلّص من الأجسام المتراكمة على الدولة، وكانت من أسباب عدم قيامها وبنائها. ويعتمد ذلك، بالدرجة الأولى، على مدى القدرة في الدفاع على كل ما يعكّر صفو هذا المنطلق أو المشروع، باعتبار أن من الطبيعي أن تقاوم أطرافٌ داخلية قبل خارجية كل مشروع يسعى إلى البناء، خصوصا إذا كان يتعارض مع أهدافها ومصالحها. وليس من مصلحة الثورة المضادّة، أو من يدور في فلكها، إنشاء مشروع وطني يخدم المجتمع وينطلق منه. وبالتالي، المعوقات كثيرة، وكبيرة، والإصرار على النجاح وانتشال الثورة إلى الدولة يجب أن يكون الهدف والمنطلق. وفي المقابل، أيضا، لا يمكن التفكير أو العمل خارج المشهد السياسي الليبي اليوم، والذي تكتنفه تقاطعات كبيرة خارجية وداخلية، ليكون العنصر الحاسم في انتصار الثورة واستقرار الدولة هو العمل على حوارات جادّة فاعلة تحيّد عسكرة الدولة من جهة، وتحفظ كيان الثورة والدولة من جهة أخرى. ولا تبتعد عن إرساء المصالحة الحقيقة بين أبناء الشعب، وأن يكون الفيصل في تحقيقها العدل والقانون، وليس المجاملة والمداهنة، خصوصا في الحقوق والمظالم.

(كاتب ليبي)

المواطنة والعدالة والمستقبل

سوسن جميل حسن

يمكن القول إن العدالة مفهوم، بقدر ما هو مطلوب وضروري في الحياة الإنسانية، بقدر ما هو صعب على التعريف بدقة. إنّما تقترب العدالة من التحقق عندما ينتفي الجور والظلم والقهر والاستغلال والتمييز وانتقاص الحقوق. والعدالة مفهومٌ يمكن إطلاق صفة الفطرة عليه، فالإنسان بفطرته يشعر بالظلم والجور بحقه، ويبحث في هذا النقصان عن اكتمال ما، كما يشعر بالعدالة عندما يتم إنصافه أو احترام حقوقه. وهي، بعكس الديمقراطية التي يلزمها وعي وتأسيس وتعزيز في ثقافة الفرد والمجتمع. لذلك، تحقيق العدالة أو التركيز على أهميتها وصونها بالنسبة للفرد والمجتمع يمكن اعتباره خطوةً تأسيسية في البناء. ولأهميتها، فإنها توزعت على عناوين فرعية عديدة تطلّبتها الحياة البشرية مع تقدّمها وتطوّرها، وصارت هناك حاجة إلى العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتوزيعية والقضائية والانتقالية والتصالحية وغيرها من المفاهيم.

للعدالة علاقة وثيقة مع المواطنة، فبقدر ما يشعر الفرد بمكانته وقدره وأمنه، وصون حقوقه في مجتمع ما، وهذا لا يتحقّق إلّا بتوفّر العدالة، يشعر بأنه مواطنٌ في دولةٍ تحترم العقد المبرم بينه وبينها، ويصبح فردًا إيجابيًا يمارس دوره في البناء العام، ويشعر بقيمة الحياة على الصعيد الفردي، فيعمل على جعل حياته مزدهرة مدفوعة بطاقة الأمل في نفسه. ومن البديهي القول إن الحياة لا تزهر ولا تزدهر مع اليأس، فكيف إذا تمكّن اليأس من نفوس غالبية الشعب، ودخل أفراده معًا في سن يأس جماعي؟

في هذه الأيّام التي تتوّج عقدًا من الحركات الشعبية الاحتجاجية في دول كثيرة من منطقتنا العربية، ومنها سورية نموذجا على الخراب الذي أحدثته الحرب بعد اغتصاب انتفاضة الشعب، وخنق أحلامه وتشريده، لا ينجو الفرد من استحضار الماضي وسؤاله، فالعدالة كانت تعاني منذ عقود، حتى وصلت إلى الاحتضار الكامل، وأصبح الشعور بالنقصان لدى غالبية الشعب بمختلف فئاته وشرائحه يشكل ضغطًا وألمًا كبيرين، دفعا به إلى النزول إلى الشوارع، والمطالبة بحقوقه المغتصبة، مدافعًا عن حقّه في الحياة كما يليق بإنسان يعيش في هذا العصر، فقوبل بالصدّ والعنف الذي ترقّى حتى استولد عنفًا في المقابل، والباقي بات معروفًا لأن النار لم تنطفئ بعد.

عندما تكمّم الأفواه، حتى في لحظة الوجع الأقصى، فهذا يحرّض الإحساس بالجور. عندما تُصادر الأصوات ويُحرم الفرد من قول كلمته في أمر عام فهذا فيه ظلم، عندما تُصادر الحريات ولا يسمح بإقامة أي نشاط أو فعالية، حتى لو كان عرسًا، بدون موافقة أمنية، فهذا سلبٌ لأهم الحقوق. عندما يعمل الفرد بكل طاقته، ولا يتلقى أجرًا يؤمّن له العيش الكريم فهذا استغلال، عندما يتقدّم إلى عمل، وتتدخل المحسوبيات والرشاوى، وتسرق منه فرصته، ففي هذا تعدٍّ على الحق. عندما يتمادى الفساد على القضاء، ويختلّ ميزان العدل فتذهب الحقوق إلى غير أصحابها فهذا فيه ظلم وانحدار وخوف من الغد. عندما تُحشر المرأة في قالب نمطي، ولا تعمل الحكومات على تعديل قوانين الأحوال الشخصية، ولا على تحسين صورتها المدنية والقانونية في مناهج التدريس، ولا تُعطى فرصها المحقّة في الوظائف، فهذا فيه تمييز واضطهاد. عندما تتكتم الحكومات على الثروات العامة، ولا توزع الخيرات بشكل عادل، يستفيد منه كل أفراد الشعب، بل يذهب معظمها إلى جيوب المتنفذين وأصحاب القرار، فهذا سرقة عامة، تمارس بحق كل فرد في المجتمع. عندما يزداد الغني غنىً والفقير فقرًا، ويصبح البون شاسعًا بين شريحةٍ بيدها الثروة وبقية الشعب الذي يشكل أدوات الإنتاج في الدولة، فهذا استغلال بشع وسرقة للجهد والحقوق معًا. عندما تقطع الألسنة بمنعها من التلفظ بلغة أصحابها، وتفرض على الجميع لغة واحدة فهذا قهر. عندما لا يستطيع المبدع أن يعبّر كما يريد، وتخضع أعماله للرقابة التي تحكم بمسطرةٍ كالمنشار، فهذا اعتداء على الكرامة ومصادرة للعقل وقتل لإمكاناته وطاقاته. عندما يكون الإنسان تحت تهديد التنمّر في الشارع والعمل، وفي كل مكان، فهذا انتهاك لكرامته، وتهديد لوجوده. عندما يفقد الإنسان الأمان في بيته وفي مدينته ووطنه، ويشعر بالغربة بين أبناء جنسه، فهذا انتهاك للأرواح. وعندما يكون هناك حزب وحيد قائد للدولة والمجتمع إلى الأبد فهذا اغتصابٌ للحق في تداول السلطة، وحق كل فرد في تمثيله ومساهمته في السياسات الداخلية والخارجية.

> عندما يتمادى الفساد على القضاء، ويختلّ ميزان العدل فتذهب الحقوق إلى غير أصحابها فهذا ظلم وانحدار وخوف من الغد

يمكن الحديث مطوّلًا عن النقصان في كل شيء، من أبسط متطلبات الحياة وأقل الحقوق إلى أعظمها، النقصان الذي طعن النفوس في صميمها، وجعلها تفتقد العدالة فلا تجدها، العدالة التي هي والحرية صنوان، فلا الحرية تكتمل بدونها، ولا هي تمتلئ بنفسها من دون حرية، هذا النقصان الذي راح يزداد حجمًا، وتكبر معه الفجوات الخاوية، إلّا من القهر والمعاناة، دفع الناس إلى التظاهر، مطالبين بحقوقهم الإنسانية، بعدما أدركوا، في لحظة الحقيقة، حجم النقصان الذي يكاد يقضي على جوهرهم الإنساني وحياتهم الإنسانية. إنها العدالة الغائبة، فلا العدالة البشرية كانت في متناول أيديهم، ولا عدالة السماء شملتهم برعايتها.

هذا النقصان حدّ التلاشي والنتيجة التي خلّفتها الحرب غير المسبوقة على الشعب وأحلامه فخسروا حتى الشكل السابق لحياتهم بكل استنقاعها، جعل المستقبل مرهونًا بنوعٍ وحيدٍ من العدالة كي يستطيع أفراده أن ينهضوا بوطنٍ قابل للحياة. إنه العدالة الانتقالية، شعبٌ لا يرنو إلى المدينة الفاضلة، بل إلى دولةٍ يمكنه العيش فيها وفق القوانين التي يضعها البشر من أجل تسيير حياتهم، إلى دستورٍ يتوافق عليه الجميع، يضمن الحقوق ويوزّع المهام والواجبات، دستور يستطيع أن يمنح المواطنة لكل فرد في البلاد، ويوزّعها وفق معايير العدالة وأخلاقيتها. هذا المفهوم الذي شغل الفلاسفة والحكماء والشعراء قديمًا، وجعلته الأديان نبراسًا تستضيء النفوس به، ونادت به الدراسات والأبحاث الحديثة في ميادين الحياة، وجاهرت به الأنظمة. العدالة التي جعلها سقراط العنصر الأخير الذي يتيح للفضائل الثلاث الأخرى أن تنتعش، وتزدهر في مدينته، كي تكون صالحة: الحكمة والشجاعة والاعتدال. .. فأين منها هذه الشعوب المنكوبة التي ما برحت تفتقد العدالة بالتدريج، إلى أن آلت أوضاعها إلى هذا المصير؟ شعوب تعيش برفقة الموت، ينام ويصحو معها، لم تعد تملك من حياتها غير حلم الوصول إلى رغيف، رغيف فقط، بينما الأفق مظلم ولا يعد بانفراجٍ قريب. الشيء الوحيد الذي بقي راسخًا في الذاكرة هو هذا الدمار والقتل والتهجير والفقر والجوع والإذلال، والرايات التي ترفرف في سماء بلادٍ لم تعد بلادًا، لن يطفئ حريق الذاكرة هذا غير الإنصاف. إنه العدالة التي هي مطلب للجميع في كل بقعةٍ من أرضٍ كانت تسمى سورية، وهي اليوم مطروحة لبازارات الصراعات والنزاعات والسياسات بقوة السلاح ومباراة القوة، لأن تقسّم وتمنح أسماء أخرى، من دون ضمانة أو وعد بعدالة قادمة.

(كاتبة سورية في برلين)

كاريكاتير **عماد حجاج**

كوميديا إيران وأذرعها

أسامة الرشيدي

لأغراض بحثية، كنت أتصفح بعض مقاطع الفيديو الخاصة بقناة عربية، تقول عن نفسها إنها تابعة لما يسمّى «محور المقاومة والممانعة»، أي أنها، بعبارة أخرى، ممولة من إيران، فوجدت فيديوهات مثيرة للاهتمام. استوقفني في البداية مقطع بعنوان «الثورات المضادّة»، فأدهشني بشدة أن تتجرأ القناة على مناقشة هذا الموضوع، لأن إيران من الدول الرئيسية التي تقود الثورات المضادّة في المنطقة، وهي مسؤولة، بشكل رئيسي، عن إجهاض الثورتين السورية واليمنية، وكذلك محاربة الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت أخيرا في كل من العراق ولبنان، وذلك عبر استخدام كل الوسائل القذرة الممكنة، من ارتكاب المذابح بحق المدنيين، مثلما يحدث في سورية، إلى استخدام سياسة الاغتيالات بحق الناشطين في الحراك الشعبي، مثلما حدث ويحدث في العراق ولبنان، وكذلك مساعدة جماعات محلية على الانقلاب على الشرعية مثلما حدث في اليمن. إلا أنني ضحكت على سذاجتي، عندما تصوّرت أن القناة يمكن أن تناقش الأمر من هذه الزاوية. وبالفعل وجدت أن الفيديو يتحدّث عن ذكرى الثورة المصرية ويحلل أسباب إخفاقها هي ونظيرتها التونسية، من دون أن تفكر القناة في مناقشة أسباب إخفاق الثورات في اليمن وسورية والعراق ولبنان!

طردت عن نفسي تلك الأفكار واستكملت عملية البحث، فوجدت مقطعا آخر بعنوان «من يحاسب مرتكب المجازر؟»، فتجدّدت الدهشة بصورة أكبر، لأن نشر هذا المقطع تزامن مع تسليط وسائل الإعلام العالمية الضوء على مشروع كبير نجح في توثيق سلسلة الجرائم التي ارتكبها نظام بشار الأسد ضد السوريين، من مذابح وقتل وتعذيب واغتيالات وإخفاء قسري وقصف بالبراميل المتفجرة وجرائم أخرى تفوق الحصر، وذلك عبر أكثر من 900 ألف وثيقة رسمية وثقتها «لجنة العدل والمساءلة الدولية». ولذلك تساءلت: هل قرّرت القناة أن تتحدّى مموليها وتناقش هذا الموضوع فعلا؟ أم أنها غيرت جهة تمويلها من دون أن أدري؟ لكن للمرة الثانية لم تخيب القناة الظن، واتضح أنها تناقش مطالبات بالتحقيق في دور فرنسا بالمجازر التي وقعت في رواندا في تسعينيات القرن الماضي!

عندما استأنفت عملية البحث هذه المرّة، كنت قد كونت «مناعة» ضد الشعور بالدهشة، ونجحت في تحويل ذلك الشعور إلى ضحكاتٍ كلما وجدت عنوانا ملتبسا من تلك العناوين. وبالفعل، عندما وجدت مقطعا بعنوان «المرتزقة في ساحات الصراع» لم يخالجني أدنى شك في أن القناة لن تناقش دور إيران في تشكيل مليشيات من المرتزقة العراقيين والأفغان واللبنانيين والسوريين، وتدريبها وتمويلها، في مناطق الصراع المتورّطة فيها، وفعلا وجدت أنها تناقش دور المرتزقة في ليبيا وأذربيجان، وتتهم عدة دول، ليس من بينها إيران بالطبع ولا روسيا، بالاستعانة بالمرتزقة! وأخيرا وليس آخرا، كان مسك الختام مقطعا يحذّر من تحويل ليبيا إلى عراق أو لبنان آخر! وهنا تحول الضحك إلى قهقهات، لأن إيران هي المسؤولة الأولى والأخيرة عن تحويل العراق ولبنان إلى نموذجيْن بائسين يُضرب بهما المثل في الفشل وسوء الإدارة وانعدام الكفاءة والانهيار الاقتصادي والإداري والفساد المؤسسي، لكن القناة وجدت من الجرأة (والوقاحة) أن تناقش الأمر وكأنه ليس مسؤولية نظام الملالي من قريب أو بعيد.

عندما انتهيت من جولتي البحثية الكوميدية، تذكرت أن القناة نفسها كانت مصدرا للضحك سابقا في أمور أخرى عديدة، أبرزها تكريمها بشار الأسد واختياره «شخصية العام» قبل سنوات، من دون أن تخبرنا عن السبب الذي جعلها تراه الأحق بهذا اللقب، لأن سورية في ذلك الوقت كانت ولا تزال ترتبط أخبارها بالجرائم التي يرتكبها نظام «شخصية العام» الذي كرّمته القناة.

> إيران وأذرعها يعانون من هشاشة مذهلة وفقدان للرشد السياسي بشكل لم يكن أحد يتصوّره

أيضا كانت إيران على موعد مع فواصل كوميدية أخرى، ارتبطت بشكل رئيسي برد فعلها على اغتيال الجنرال قاسم سليماني، مثل إصدار النيابة الإيرانية «مذكّرة اعتقال» بحق ترامب، ومطالبتها الشرطة الدولية بالمساعدة في توقيفه! الأمر الذي تكرّر، عندما أصدرت محكمة في بغداد مذكرة اعتقال بحق الرئيس الأميركي السابق، بتهمة اغتيال أبو مهدي المهندس، نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي. كما أتحفنا البرلمان الإيراني بمشروع قانون يحدّد عام 2041 للقضاء على إسرائيل! وغيرها من أخبار كوميدية كثيرة لا يتسع المجال لذكرها، أظهرت أن إيران وأذرعها يعانون من هشاشة مذهلة، وفقدان للرشد السياسي بشكل لم يكن أحد يتصوّره، ولم يظهر إلا مع تصاعد الأحداث خلال العام الماضي، لتظهر حقيقة هذا القدرات الإيرانية التي لا تستأسد إلا على الشعوب العربية والشعب الإيراني.

(كاتب مصري)

قضية خاشقجي... من أجل حرية التعبير

بشير البكر

حرّكت الإدارة الأميركية الجديدة قضية اغتيال الكاتب والصحافي السعودي، جمال خاشقجي، وهذا أمر يستحق الترحيب من المعنيين وغير المعنيين بحرية المهنة وحقوق الإنسان، فما حصل من اعتداء وحشي على خاشقجي، في الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول عام 2018 في القنصلية السعودية في إسطنبول، جريمة كاملة الأوصاف، تستدعي محاسبة كل أركانها، والبداية من الذي أصدر الأوامر ونفذها، وحتى الذي تستر عليها ودافع عنها وحاول تبريرها. وعلى الرغم من أن التقرير الأميركي لا يحمل جديدا على صعيد الحيثيات، فإن الرأي العام وأصحاب الحق ينتظرون من الولايات المتحدة خطواتٍ تنفيذية سريعة وجادّة، كي لا يتم اعتبار إحياء القضية من باب رفع العتب وتسجيل الموقف لا أكثر.

انتظار موقف وازن من واشنطن يرقى إلى مستوى جريمة بشعة تمليه اعتبارات كثيرة، أولها ألا تكون العدالة استنسابية، وهذا يتطلب أن تلي التقرير الأميركي أفعال تُنصف خاشقجي الذي لا يزال أهله وزملاؤه ينتظرون المحاسبة، لا لكي يتم إحقاق العدالة فقط، وترجع الحقوق إلى أصحابها، بل كي يتم إرساء أسس تردع كل من يفكر بالاعتداء على حرية الرأي وحق ممارسة مهنة الصحافة من دون خوف، سيما وأن خاشقجي دفع ثمن مقالاته التي كتبها في صحيفة واشنطن بوست التي تعد من أكبر الصحف في العالم، ذلك أنها صاحبة التاريخ المشهود في إثارة قضايا أحدثت زلازل سياسية كبيرة في الولايات المتحدة قبل غيرها، ومنها فضيحة «ووترغيت» التي أدّت إلى استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون.

تحريك قضية خاشقجي يعني للصحافيين أن حياتهم ليست مستباحة ودماءهم مهدورة، وأن المهنة ممكنة في عالم اليوم، مهما بلغ توحش بعض الحكام. وستصبح مسألة محاسبة قاتلي خاشقجي بمثابة درس لكل من يتجرأ على حرية الرأي وحق التعبير. وعلى هذا، يبقى التحرّك الأميركي منقوصا حتى تصبح النظرة الأميركية إلى حرية التعبير أشمل، وألا تقف عند قضية خاشقجي فقط، فهناك صحافيون وكتّاب وأصحاب رأي يقبعون في السجون في السعودية نفسها، وغير السعودية من بلدان تعد حليفة للولايات المتحدة، وغالبية السجناء تم اعتقالهم وتعذيبهم، وبعضهم وراء القضبان منذ سنوات، مثل الشاعر الإماراتي أحمد منصور. وكل هؤلاء لم يحصلوا على الحق في محاكماتٍ عادلة، وتمنع عليهم السلطات أبسط الحقوق الخاصة بسجناء الرأي.

وكي لا تكون العدالة استنسابية وبعيدة عن تصفية حسابات بين الدول، فإنها يجب أن تستند إلى أسس ذات طبيعة حقوقية على صعيد عالمي، وحان الوقت لأن يتم إنشاء آلياتٍ دوليةٍ صلبةٍ محميةٍ بقرارات من الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان، وأن تكون على غرار التفتيش النووي مثلا، وهذ يتطلب تأسيس مرصد دولي متخصّص بمراقبة موضوع معتقلي الراي والتعبير ومتابعته، وأن يكون لهؤلاء حق تعيين محامين دوليين للدفاع عنهم، وبذلك تنتهي قوانين الغاب السائدة حاليا، والتي تبيح للحكومات المستبدّة ممارسة عمليات التصفية الجسدية والاعتقالات بلا أي مبرّرات قانونية.

جيدٌ أن يتم إنصاف خاشقجي الذي يستحق ذلك وأكثر، ولكن لا بد من آليات دولية لحماية الصحافيين الذين يمارسون المهنة اليوم وسط شروط صعبة، تولد الإحباط في غالب الأوقات. وعليه، ينتظر الجسم الصحافي من إدارة بايدن خطوةً شجاعةً بالضغط على الحكومات الحليفة للولايات المتحدة تبدأ بالإفراج عن كل الصحافيين وسجناء الرأي وراء القضبان. وهذا شرط أساسي كي لا تكون العدالة أحادية واستنسابية ونوعا من رفع العتب، وحتى يصدق الصحافيون أن دماء زميلهم خاشقجي لم تذهب هدرا.

حرية المجتمعات من حرية الصحافة، هذه هي القاعدة التي أعلت من حرية التعبير في القرن العشرين، وبفضلها تطوّرت وسائل الإعلام، وصارت سلطة رابعة فعلا، وهذا ما ينقص عالمنا العربي.

العدالة للضحايا السوريين

جمانة فرحات

عشر سنوات على اندلاع الثورة السورية كانت خلالها المطالبة بالحرية للشعب تتكرّر على الألسن، تماماً مثل العدالة. ولكن، كما كل شيء في هذا البلد، المنقسم عمودياً وأفقياً، مذهبياً وسياسياً وعسكرياً، تصبح العدالة موضع تساؤل عندما تبدأ بالتحقّق، ولو جزئياً، تحت عناوين من قبيل: لماذا محاسبة الصغار قبل الكبار؟ لماذا محاكمة هذا الشخص وليس ذاك؟ على غرار ما بدأ يتردّد بعد الحكم الصادر أخيرا في ألمانيا بحق أحد العناصر الأمنيين الذي انشقّ في الأشهر الأولى من الثورة.

تغيب عن أصحاب هذه الطروحات حاجة الضحايا السوريين، المواطنين، إلى إنهاء حالة الإفلات من العقاب، سواء أكان مرتكب الجريمة في صف النظام أو المعارضة أو التنظيمات المتطرّفة، وجعل كل من تلوثت يداه بدماء الشعب وانتهاك حقوقه وكراماته، من خلال عمليات القتل والتعذيب والإخفاء القسري، يُفكر بدل المرة ألفاً قبل أن يظنّ نفسه آمناً.

والأهم أن على هؤلاء إدراك أن العدالة تعني حكماً إنصاف جميع من تعرّضوا للانتهاك بالوسائل القانونية. والبداية تكون بمن تتوفر أدلة على تورّطه أولاً، سواء كان مُصدِراً للأوامر من أصحاب المراتب العليا أو مجرد عنصر يطبق ما يطلب منه من خلال قصفه مناطق سكنية، أو اعتقاله مواطنين ثم رميهم في السجون، ليتعرّضوا للتعذيب أو القتل أو الحرمان من الحرية. من ظنوا أن وجودهم في بلدان أوروبية تحت صفة لاجئين سيحميهم اكتشفوا، على مدى السنوات الماضية، عدم صحة هذا الرهان. وجميع الناجين الذين وجدوا أنفسهم في دول أوروبية تعتمد مبدأ الولاية القضائية العالمية عثروا على خيارٍ حقيقيّ لتقديم شكاوى بحق جلاديهم.

الدعاوى القانونية التي ترفع في أكثر من دولة أوروبية، مثل ألمانيا وفرنسا، هي الخيار المتاح حالياً، لا سيما أن محاكمة كبار المسؤولين/ المجرمين لا تزال بعيدة المنال، في غياب الإرادة السياسية الدولية لمحاسبة النظام، ومع الغطاء الذي يحظى به على وجه الخصوص من روسيا والصين، واستحالة تحويل الفظائع السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، لعدم توفر التوافق المطلوب في مجلس الأمن، ناهيك عن غياب أي فرصةٍ حالياً للملاحقة القضائية المحلية.

ما يتحقق راهناً من تحرّك للقضاء في أكثر من دولة أوروبية، وإنْ بتفاوت، حيث رُدت بعض الدعاوى، وأطلق عدد من المتهمين، ليس ثانوياً، بل خطوة يمكن البناء عليها مستقبلاً، إذ من شأنها تشجيع الضحايا على التبليغ عن الجرائم المرتكبة بحقهم، لأنهم باتوا يدركون أن المحاسبة ممكنة، ولكن من دون آمال زائفة، أو تضخيم لحجم ما قد يتحقق، لأن محاكمة الجميع، وبناء على التجارب العالمية في هذا المجال، تقود إلى خلاصة استحالة تحقّق ذلك.

وذلك كله يتطلب، حكماً، من المنظمات الحقوقية السورية العاملة في هذا المجال، أن تكون على قدر المسؤولية، خصوصاً في ما يتعلق بعمليات الرصد والتوثيق لشهادات ضحايا الانتهاكات، وتنقيتها، لأن من شأن أي خطأ، وهو وارد الحدوث في مثل هذه الحالات، وبسبب نقص الخبرات، أن يلحق أضراراً تصيب الهدف الأساس، أي محاسبة المجرمين الحقيقيين، وعدم السماح بتحويل هذا المسار إلى عملية انتقام عشوائية.

أما مسألة صفح الضحايا أو ذويهم عن أصحاب المراتب الدنيا، أي المنشقّين الأوائل، فيمكن أن تحدث عندما تطبق العدالة الانتقالية وتتقدّم، أي تتوفر إمكانية المصالحة، لا في المرحلة الأولى الحالية التي يمكن وضعها تحت خانة المحاسبة أولاً.

في الطُّهوريَّةِ السياسية

أسامة أبو ارشيد

لا يوجد اتفاق بين علماء الاجتماع في تعريف «الطُّهوريَّة» في فضائها العام، والذي يشمل المجال الأخلاقي قطعاً، ويتعدّاه في أحيان كثيرة إلى المجال السياسي. يرى بعض هؤلاء أن ثنائية «الطاهر» (purity) و«المدنس» (impurity) هما ما يصيغ «النظام الرمزي المشترك» (shared symbolic order) لدى جهةٍ ما، بحيث يكون الحفاظ على السلم والوئام والتماسك المجتمعي/ الأيديولوجي/ التنظيمي/ الحزبي في سياق «الهوية الذاتية» المفترضة (self - identity)، أو نسفهم، حصيلة مترتبة على تفاعل هذين المُعْطَيَيْن، أي «الطاهر» و«المدنس». إلا أن هناك من علماء الاجتماع من يرى هذا التعريف قاصراً، وأن الأمر يتجاوز مسألة الحكم على «الهوية الذاتية» (الدين/ الثقافة/ الأيديولوجيا/ القومية/ الانتماء الحزبي... إلخ)، التزاماً بها أم انحرافاً عنها. يقول هؤلاء إن التنافر الانطباعي الدائم بين مُعْطَيَيْ «الطاهر» و«المدنس» ينتج حالة من «البناء الأدائي» (performative construction) في «الهوية الذاتية»، وهو ما قد يقود إلى تسرّب افتراضاتٍ، قد تكون خاطئة، إلى القناعات والممارسات التي تؤطّرها «الهوية الذاتية»، إذ إنه لا يتم إخضاعها (أي الافتراضات) إلى التمحيص والتدقيق المطلوبين، من منطلق أنها مسلّمات. وبالتالي، وبسبب الالتزام الصارم غير الواعي بما يُزْعَمُ أنها مسلمات، قد ينتهي الأمر إلى تبسيط ظواهر معقدة، واختزالها في أحكام قيمية قطعية ومجرّدة، قائمة على ثنائيات تضاديّة، سواء لناحية مشروعيتها أوعدمها، أم لناحية الاضطرار إليها أم لا. البوصلة هنا هي التحيز الذاتي، أو القناعة الصلبة المطلقة، لا القراءة العملية المستوعبة لمعطيات الواقع وإكراهاته.

فريق ثالث من علماء الاجتماع طوّر نظرية أطلق عليها اسم «نظرية الأسس الأخلاقية»، أو «العقل الصالح»، وتسعى إلى سبر أعماق «الأسس الفِطْريَّةِ المعيارية» لدى الإنسان. أحد إسقاطات هذه النظرية وجدت طريقها إلى الأيديولوجيا السياسية، ومن ذلك محاولة تفكيك مقاربات الأخلاق واللاأخلاقي لدى تيارات أيديولوجية مختلفة، مثل الموقف من الشذوذ الجنسي مثلاً. واختلف أصحاب هذه النظرية حول ما إذا كانت الأخلاق متعدّدة، وقابلة للتطور، بمعنى أن تكون مرنة وبراغماتية في سياق من المواءمات الدائمة مع الواقع، وهو ما يَنفي عنها، في المحصلة، صفة الأخلاق «الفِطْريَّةِ المعيارية». بداية، لا يؤمن صاحب هذه السطور بوجود طهورية مطلقة في العمل السياسي، وإن كان يؤمن بأنه توجد طهورية في المبادئ والقيم والمواقف والأخلاق. مثلاً، لا يقبل من امرئ أن يكون، على صعيد المبدأ والموقف، ظهيراً لطاغيةٍ وللطغيان، أو لظالم وللظلم. كما لا يقبل من أحد أن يُبَرِرَ أيّاً من ذلك وَيُسَوِّغَه. ولكن، كثيراً ما يجِد الناس أنفسهم أمام إكراهات فوق طاقاتهم، حينها يتطلب الأمر موازناتٍ قسرية بين المكاسب والخسائر، وبين المبادئ والواقع. أسطع مثال على هذا انخراط تيارات أيديولوجية في العمل السياسي، إذ تجد نفسها فجأة رهينة سياق صارم وقواعد لعبة لم تكن شريكة في صياغتهما. أمام هذه المعضلة، تبدأ صفوف التيارات الإيديولوجية بالتنافر والتفسّخ وتطفو على السطح خلافاتها. سيكون هناك من هم ملتزمون بمعطى «الهوية الذاتية»، أي الأيديولوجيا الصلبة، ولا يقبلون بأي مساوماتٍ بذريعة إكراهات الواقع. في العادة، يطالب هؤلاء بالسعي إلى تكييف الواقع ضمن النسق الأيديولوجي الذي يؤمنون به، بل وحتى دفع ثمن الثبات على المبدأ. المهم أن يبقى تيارهم وفياً لمبادئه وقيمه وقناعاته. في المقابل، سيكون هناك البراغماتيون الذين سيوجهون سهام النقد الحاد إلى «البناء الأدائي» في الافتراضات والمسلّمات الأيديولوجية، على أساس أنها غير واقعية، بل وقد يذهبون إلى أبعد من ذلك، إلى حد التشكيك بصوابية الأسس التي انبنت عليها، وتنطلق منها، وبالتالي ضرورة تطويرها. وهناك صنف ثالث سيجادل لا في ضرورة تطوير الأفكار والمقاربات فحسب، بل وحتى بضرورة نسف أي أسس أخلاقيةٍ أو قيميةٍ أو مبدئيةٍ في العمل السياسي. الصنف الأخير خطير، وهو لا يدخل في الإطار البراغماتي، بل ينبغي إدانته بالميوعة في الموقف وفقدان البوصلة الأخلاقية والأيديولوجية.

ما سبق تأطير عام يشمل التيارات والأفراد من كل الخلفيات الأيديولوجية. وهي جدلية ليست محصورة في دين أو حضارة دون أخرى، ولا شرق ولا غرب، ولا في دول شمال وجنوب، ولا في دول متقدمة وأخرى متخلفة، ولا في عالم أول وعالم ثالث. هذه ظاهرة إنسانية. تجدها لدى التيارات اليمينية واليسارية والوسط في الغرب التي تضطر، عند وصولها إلى الحكم، إلى مواءمة أيديولوجياتها الصلبة والوعود الحاسمة التي كانت أطلقتها انتخابياً، فتبدأ الخلافات تدبّ في صفوفها، كما أشرنا سالفاً. ينسحب الأمر ذاته على عالمنا العربي، فكم مرّة قبل ليبراليون أن يكونوا أدواتٍ لدى العسكر والأنظمة القهرية؟ شهدنا ذلك، وما زلنا، في مصر والسعودية وغيرهما. كما شهدنا الانقسامات التي ترتبت على ذلك في صفوفهم، بين مبرّر على أرضية حسابات كثيرة، ورافض على أرضية المبدأ. أيضاً، كم مرّة تحالف يساريون مع أنظمة يصفونها بالرجعية والعميلة في سبيل إنجاح حساباتٍ وتحقيق مصالح ضيقة، فوقعت انشقاقاتٌ في صفوفهم بناء على ذلك؟ الشيء نفسه تجده عند إسلاميين انخرطوا، بدرجة أو أخرى، في مؤسسات الحكم، كما في المغرب أو تونس، فتحوّلت شعاراتٌ رنانةٌ كثيرة إلى تاريخ سحيق، والمبادئ التي كان يقال إنها راسخة رسوخ الجبال إلى أمور قابلة للأخذ والرد، بل وحتى أرضية للاتهام الداخلي المتبادل بالتشدّد أو المساومة، وتصبح الذرائعية شعاراً للمرحلة.

> الطهورية السياسية كذبة كبيرة غير قابلة للوجود حتى دينياً، ولو كان الأمر غير ذلك، لما كان هناك داع لفقه الضرورات

باختصار، الطهورية السياسية كذبة كبيرة غير قابلة للوجود حتى دينياً، ولو كان الأمر غير ذلك، لما كان هناك داع لأحكام وفقه الضرورات والنوازل. المشكلة أن بعضهم يفهم انتفاء إمكانية تحقيق الطهورية السياسية ضمن إكراهاتٍ ضاغطةٍ وجارفةٍ على أنها رخصة للمساومة على كل مبدأ أصيل وتبخيس كل قيمةٍ راقيةٍ وسحق كل موقف مشرف. أنا لا أتحدّث هنا عن ما يُخْتَلَفُ فيه وحوله بناء على أسس موضوعية (البناء الأدائي)، بل مما هو مقطوع فيه، نقلاً أو عقلاً أو خُلُقاً. ومن أضطر إلى إبداء مرونةٍ عندما يتعلق الأمر بالمبادئ والقيم والمواقف العليا الراسخة بهدف تحقيق مصلحة مشروعة، ودفع مفسدة أكبر في ممارسته السياسية، فإن عليه أن يتأكد من أن لا يتعدّى ذلك إلى هدم أركان المبادئ والقيم والمواقف، أو إلى تسويغ التنازلات التكتيكية الاضطرارية وتجميلها، وجعلها أصلاً لا فرعاً. المبادئ الحاكمة، والقيم الناظمة، والمواقف المشرّفة، تدخل في الأخلاق المعيارية الفِطْريَّةِ التي لا تقبل تطوراً ينفي كنهها، أو يلْغي جوهرها. والأصل في البراغماتية أن يكون عمادها محاولة الاقتراب من المثال، وتكييف الواقع ضمنه، قدر الاستطاعة، لا العكس. واستتباعاً، لا يكون تنزيل المثال على الواقع بهدف نسف الأول وإلغائه، وإنما بهدف إيجاد الصيغ والمواءمات اللازمة والممكنة لتحسين شروط الواقع القاهر، من دون الرضوخ له، ومن دون الاصطدام العنيف به.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

لوحة على أحد الجدران في هافانا (Getty)

في رثاء المشرق الجميل: بؤس السياسة وبئس المصير

برهان غليون

1- حصاد نصف قرن من الحماقة السياسية وانعدام المسؤولية الجماعية:
كشفت الثورات التي شهدتها الأقطار العربية في العقد الماضي عن الأسس المنخورة والفاسدة التي قامت عليها منظومة الحكم والإدارة في البلاد العربية. ولا تكاد دولة عربية واحدة تنجح في الهرب بنفسها من دائرة الانهيار والفوضى والاضطراب الشامل الذي يدمّر أسس السلام والتفاهم والتضامن داخل المجتمع الواحد، وبين الشعوب القاطنة الإقليم نفسه، من دون أن تظهر في الأفق معالم صحوة وعودة إلى الحد الأدنى من التفاهم والتعاون والاتساق.
يدفع العالم العربي ضريبة نصف قرن من سياسةٍ بائسةٍ تقوم على الإهمال والجشع وشهوة السلطة والجهل وانعدام الشعور بالمسؤولية الجماعية، ووضع السلطة في خدمة المصالح الخاصة لأهل الحكم وأبنائهم وأعوانهم وأزلامهم، في الوقت الذي لم يكفّ التقدم الحضاري، الاقتصادي والتقني، لكن أيضا القانوني والسياسي والأخلاقي، في المجتمعات المركزية، عن توجيه تحدّياتٍ لم تحاول النظم السياسية القائمة حتى النظر إليها، والتعرّف إلى آثارها، ولم تنهل منها إلا ما يساعدها على إخضاع مجتمعاتها وإذلالها، وتعميق الهوّة التي تفصلها عنها. وهكذا تراكمت المعضلات والمشكلات التي لا حل لها، وكبرت المظالم والاختناقات والتناقضات التي لا تجد مجالا للتنفيس عنها أو للتخفيف من آثارها. فما كان منها إلا أن تفجّرت في وجه أهل الحكم أنفسهم، وفجّرت معها الصراعات العميقة، الاجتماعية والسياسية والثقافية والأيديولوجية التي كان في اعتقاد هؤلاء أن الأنظمة القهرية والقاهرة التي أفرزتها قادرة على تجميدها، بل إخمادها إلى الأبد.
لم يعد هناك أبد اليوم. أما الزمن فقد انصهر في لحظة واحدة لن تبرح فيها الشعوب انتفاضاتها حتى تتحقق من الوصول إلى أهدافها. وكل المحاولات التي تقوم بها بقايا النظم القديمة المتعفنة وأنصارها وحماتها لإعادة الجمهور إلى القفص وكبت التناقضات والإغلاق عليها من جديد وكبتها، لن تقود إلا إلى جعل طوفان العنف الجارف القادم أكثر قوة ودموية مما حصل حتى الآن.
لا يمكن حل المسائل الاجتماعية المتنامية بموازاة نمو المجتمعات، وتقدّم اندماجها في الزمانية العالمية، وتطلعاتها الحضارية، بالكذب والخداع والعنف المعمّم الذي اعتادت عليه الأجهزة الأمنية التي تكاد تصبح الوجه الأبرز للدولة والسلطة ذاتها. ولا يمكن القفز عليها بوعود خلبية لم يعد الجمهور يثق بأيٍّ من أصحابها، مهما كان أصله وفصله وعلمه وسحره وعقيدته الدينية والسياسية. يريد الناس اليوم أفعالا قوية وصريحة وواضحة، تبرز سير الإصلاحات المطلوبة بالعين المجرّدة. ويريدونها سريعة، بل فورية، ترد على أوجاعهم وتخفّف معاناتهم وبؤسهم، وترد على قلقهم على الحاضر وخوفهم من المستقبل المظلم عليهم وعلى أبنائهم. ومهما فعل أهل الحكم الجدد سوف يبدو هزيلا بالمقارنة مع المطلوب تحقيقه، لتخفيف الضغوط وتسكين المخاوف وتنفيس التوتر وتهدئة الاضطراب. وليس هناك من شك في أن الجمود والشلل اللذين تبديهما أكثر النظم العربية ينذران بولادة حقبة ثانية من العواصف والزوابع التي تهدّد الجميع، وتدمر كل ما تصادفه في طريقها.
2 - «الظلم المنذر بخراب العمران» وبالغزو الأجنبي.
صحيحٌ أن سياسات إيران الخامنئية وأطماعها التوسعية واستراتيجيتها الخبيثة الالتفافية والطائفية تلعب دورا كبيرا في زعزعة نظم الحكم والمنظومات الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة برمتها، خصوصا في المشرق، ولكن من الصحيح أيضا أن هذه الزوبعة الكبرى الإيرانية ما كان يمكن أن تُحدث ما أحدثته من آثار لولا الهشاشة والركاكة التي تسم بنيات هذه المنظومات الحاكمة العربية، والأسس الواهية التي تقوم عليها سياسات الحكومات المحلية تجاه قضايا المجتمعات الرئيسة والحاسمة أولا، وتجاه النخب الاجتماعية المختلفة التي همّشت تماما أو أجبرت على الصمت، أو لم يعد لها خيار سوى الرحيل أو الموت البطيء في سجون مظلمة أبدية، لصالح مجموعات ضيئلة وضعت يدها على جميع موارد الدولة وسلطاتها، ورأت في الآخرين جميعا أعداء ومنافسين، ووصفتهم، قبل أن ينبسوا ببنت شفة، بالمتآمرين والحاقدين الذين لا هم لهم سوى العمل على تقويض سلطة الحاكمين، وتنغيص العيش عليهم، وإخراجهم من الحكم والحلول محلهم.
لم تقم هذه النخب التي تحولت اليوم إلى ما يشبه المافيات المحترفة والجبارة، بما تحوزه من موارد هائلة جرّاء سيطرتها على الدولة، التي جعلت منها المحاور الشرعي الوحيد للمجتمع الدولي والمؤسسات العالمية، بأي مبادرة أو استعدادات من شأنها أن تساعد الشعوب على مواجهة العاصفة أو حتى الحد من آثارها. وها هو نظام مثل نظام الوحش (الاسم الحقيقي للأسد) الذي تعترف المنظمات الحقوقية العالمية اليوم صراحةً بمسؤوليته عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وتنشر الوثائق الدامغة عن هذه الاتهامات، يسرح ويمرح كما يشاء على ما تبقى له من الجغرافيا السورية، ويستمر في اعتقال السوريين وتعذيبهم وقتلهم من دون عقاب، ويستمع أعضاء مجلس الأمن لمرافعات مندوبه وشتائمه بشكل دائم، بل لا يمانعون في ترشيح هذا الأخير لرئاسة لجنة نزع الاستعمار، وهو الذي يمثّل نظاما يمارس شكلا مطوّرا وأكثر عنفا منه، داخل حدود سورية نفسها، وضد الشعب الذي يفترض أن يكون المسؤول الأول عن حمايته وضمان أمنه والدفاع عن حقوق كل فرد فيه.
بل إن العجز الفاضح عن بلورة رد متّسق ومتكامل وموحد على عاصفة الموت الإيرانية يعكس، بشكل أكبر، هذا الشلل الذي أصيبت به النظم العربية، فلا رد عسكري ولا سياسي ولا ثقافي ولا حتى ديني على الغزو السافر الذي تتعرّض له المجتمعات العربية من ولاية الفقيه الإيراني، والذي نجح في التوطن في أربعة أقطار عربية بصورة واسعة، وربما يصعب الرجوع عن كثير من آثارها في المستقبل. فلا تزال الخلافات وتسعير العداوات العربية العربية بين الأقطار المختلفة، وداخل كل قطر، هي النشاط الأبرز، بل محور نشاط المجموعات الحاكمة على المستويات جميعا: السياسي والفكري والأمني والاستراتيجي. فبدل أن تقوم بتفعيل اتفاقيات الدفاع المشترك، أو التنسيق في ما بينها، أو الإعلان عن تضامنها في مواجهة الغزو الخارجي والعداون الموصوف عليها واحدها بعد الآخر، تسعى البلدان العربية الأكثر قوة وثراء إلى التوظيف في الغزو الإيراني لإعادة تقويم موقفها على حساب البلدان العربية الأخرى، وربما من أجل تعويم نفسها أمام الدول الكبرى، كما لو أنها تريد أن تستفيد من غرق بعضهم لتنتزع الاعتراف العالمي بجدارتها وقدرتها على الهرب من المخاطر، بدل مواجهتها. وبدل إبراز إرادة حقيقية على العمل الإقليمي، والتفاهم مع الأطراف القريبة العربية، وتجميع القوى، وإقامة سد قوي سياسي وعسكري، لمنع التطرّف الإيراني وردعه، ترتمي الدول العربية، واحدتها تلو الأخرى، على خطب ود الجيران، أو تجديد البيعة للسلطانين، الأميركي والروسي، وغيرهما من سلاطين عالم اليوم، والتشبث بالسياسة الانفرادية ذاتها، مع زيادة الاستثمار في تأكيد أواصر الصداقة مع الدول الكبرى، من خلال الإنفاق على سلاح لن يُستعمل، ولن يفيد استخدامه شيئا سوى مزيد من الغرق في التبعية وضياع البوصلة الإقليمية وتعرية الخاصرة، بانتظار مزيد من الضربات الإيرانية القادمة، المباشرة وغير المباشرة. ينبغي البحث عن سبب نجاح الغزو الإيراني واختراقه الدفاعات العربية، بل تدميره المشرق بأسره على رؤوس ساكنيه وشعوبه في تطبيق الدول العربية سياسة واحدة: أنج سعد فقد هلك سعيد. وفي النهاية، لم ينج ولن ينجو أحد. ومن سيوقف التوسع الإيراني هو من سوف يرث مكاسبه ويحصد ثماره.
3 - الانتحار الجماعي أو سياسة قتل الذات.
ليس هناك أكثر من فوضى الرد العربي على الغزو الإيراني حافزا لدفع الإيرانيين الخمينيين إلى مزيد من التوغل والتجبر والتآمر على البلدان العربية وتفكيكها من الداخل والخارج، لبسط هيمنتهم الإقليمية والتفاهم في ما بعد مع القوى القوية من إسرائيل وتركيا وغيرهما لتقاسم النفوذ والسيطرة في الشرق الأوسط على حساب العرب، ومن أجل تقاسم مواردهم وثرواتهم وأراضيهم أيضا.
وفي الوقت الذي توظف فيه طهران معظم عوائدها، إن لم يكن جميعها، في تمويل التقدّم التقني والصناعات الاستراتيجية، لتعزّز هامش مبادرتها الجيوسياسية واستقلالها، تفاقم النظم العربية من تبعيتها الاستراتيجية، بزيادة الاعتماد على مشتريات السلاح والخبرة الأجنبيين. وفي الوقت الذي توجه فيه طهران جل استثماراتها الخارجية لاختراق المجتمعات المشرقية، فتشكل المليشيات الطائفية، وتسلحها وتدربها، حيثما تمكنت من ذلك، وفي الوقت الذي لا تكفّ فيه عن إقامة المستوطنات وتوسيعها، لفصائل الحرس الثوري الإيراني ومليشياته الأفغانية والباكستانية وغيرها على الأراضي السورية، لتحسم مسألة الهلال الشيعي الذي يربطها بالمتوسط، وتستطيع من خلاله حصار الخليج، وتطويقه إلى أجل غير مسمى، تراهن نظم عربية كثيرة على هجرة السكان إلى أوروبا أملا في الحصول على بعض عوائد الاغتراب، وبعضها لا يتردد في استخدام المتفجرات لتدمير مدنهم وقراهم، ودفعهم إلى الهجرة والنزوح عن أراضيهم لاغتصابها والمتاجرة بها.

> جمعت النظم العربية الفساد إلى انعدام الكفاءة إلى غياب أي حسّ بالمسؤولية الوطنية أو حتى الأخلاقية

> ليس هناك أكثر من فوضى الرد العربي على الغزو الإيراني حافزاً لدفع الإيرانيين إلى مزيد من التوغل والتجبر والتآمر

وفي الوقت الذي لا تتردّد فيه طهران في التمويل العلني لحركات التشييع المدعوم من الحكومة، مستفيدةً مما يحدثه غزوها وعمل مليشياتها من دمار لشروط حياة المجتمعات العربية، وحاجة الجمهور المشرّد الذي خانته سلطات الأمر الواقع العربية، لسد رمق أبنائه وجوعهم، وتنتظر التحاق ملايين الناس بها، وفي الوقت الذي لا تكفّ فيه عن بناء «الحسينيات» في كل مكان تطأه أقدام مليشياتها وسائحيها، حتى لو اضطرها ذلك إلى اختلاق مراقد صحابة وأولياء لم يسمع بهم أحد من قبل في المناطق التي لا أثر للتشيّع فيها. وفي الوقت الذي لا تكفّ فيه عن بناء الجامعات والمدارس والمعاهد العلمية التي تستخدم اللغة الفارسية، وفي الوقت الذي تجعل فيه من نفسها حامية الحقوق الإسلامية في فلسطين والقدس، وتعزّز مواقعها العسكرية والسياسية والفكرية في قطاع غزة، لا تجد النظم العربية معركة تستحقّ الخوض بتصميم وإصرار لا حدود لهما، وبكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، سوى المعركة ضد «الإسلام» الذي تعتقد خطأ، كما أوهمها بعض المتسمّمين بداء «الحداثة»، من أشباه باحثين إسلامويين أو علمانويين، أنه مصدر الخطر الوجودي عليها، لما ينطوي عليه فكره وتعاليمه من بذور التطرّف والتمرّد والتوحش والفتنة والنوازع الإرهابية. وهي بذلك تتخلى من تلقاء نفسها عن أهم رأسمالها الروحي والثقافي والحضاري دفعة واحدة ومن دون مقابل: عن الإسلام وعن الإرث العربي وعن فلسطين وعن القدس وعن قيم السيادة والاستقلال التي يمثلها التمسّك بالهوية والدفاع عن الكرامة الذاتية الوطنية والدينية. وهي تعتقد أنها بذلك تحمي نفسها ومجتمعاتها من بذور التمرّد أو الاحتجاج الذي تنسبه للاعتقاد الديني، وهي على ثقةٍ من أن تقرّبها من الدول المركزية الكبرى، وشراء ود الولايات المتحدة وروسيا والصين وأوروبا هو الذي يضمن لها الحماية والرعاية والمؤازرة عند الشدة، في وقتٍ لا تقوم فيه إلا بحفر قبرها بيديها.
ويشير ذلك كله إلى أنها تعيش في حالة من الهوس الدائم حول مصيرها ومستقبلها، ولا ترى معركةً تستحق أن تُخاض اليوم على اتساع الرقعة العربية سوى معركة تصفية الحساب مع الإسلام السياسي وغير السياسي، ومع كل من لا يزال يفكّر في استلهام مبادئه أو الاستفادة منه لبناء قوى سياسية أو أيديولوجية قادرة على التحرّك والعمل ككيانات فاعلة ومنظمة. لكن النتيجة واضحة، أن المجتمعات العربية تجد نفسها ضحية ثلاث حروب متقاطعة في الوقت نفسه: الحرب الكبرى التي تشنها النخب الحاكمة على قوى النقد والإصلاح والاحتجاج الناشئة، أو التي من المحتمل نشوؤها والعمل على قتلها في المهد قبل أن تنضج أو تتحول إلى واقع، والحرب التي يمثلها الغزو الإيراني الإيديولوجي والسياسي والعسكري أيضا في المشرق باسم الإسلام، ودفاعا عنه ودفاعا عن فلسطين والقدس المقدسة، وعن قيم الاستقلال والسيادة الإقليمية تجاه التدخلات الأجنبية القادمة من خارج المنطقة. والثالثة حرب التدخلات الغربية، الأميركية والروسية والتحالف الدولي باسم الحرب العالمية على الإرهاب، وما تقود إليه من عنفٍ أعمى ساهم في تفكيك بنى المجتمعات وتدمير مدنها وقراها وتهجير سكانها أكثر مما قضى على الشبكات الإرهابية الحقيقية، كما تظهر ذلك تسوية مدن تاريخية عديدة، في العراق وشرق الفرات، بالأرض، والقضاء على حضارتها وشعبها وتحويلها إلى أثرٍ بعد عين.
وباختصار أكثر، إذا تمكّنت النظم العربية التي جمعت الفساد إلى انعدام الكفاءة إلى غياب أي حسّ بالمسؤولية الوطنية أو حتى الأخلاقية، من البقاء، سيحتاج العرب إلى قرن آخر كي يتمكّنوا من استعادة أنفاسهم ووعيهم وإعادة بناء هويتهم وثقافتهم ومجتمعاتهم، وربما لن يستعيدوا شيئا أبدا، ويصبحوا مناطق مفتوحة أمام أي غزو ومسرح حروب متقاطعة للدول الطامعة فيها، كما كانت عليه الجزيرة العربية وحواشيها السورية والعراقية قبل الإسلام، أي مرتعا لإماراتٍ تعيش في حماية الإمبراطوريات القوية، وتوظف شبابها جنودا في حمايتها، وتوفير شروط السلام والازدهار لشعوبها، كما كان حال إمارتي المناذرة والغساسنة أيام زمان.
لم يعد العداء للأمة، أي لفكرة الشعب السيد المسؤول، يمثل، كما ذكرتُ قبل ثلاثة عقود، شرط سيادة النخب الحاكمة ونيل الشرعية لدى منظومةٍ عالميةٍ مترنحة للدول. إنها تتحول أكثر فأكثر إلى مركز تحالفات قوى محلية وأجنبية، بغرض القبض على الشعوب وتشليحها، حتى أصبح من الصعب التمييز بين الغزوين، الداخلي والخارجي. هكذا تتحوّل الأمم إلى هشيم تقدّم للقوارض من النخب الحاكمة، ما يساعدها على البقاء الذي تطمح إلى أن يكون إلى الأبد. بئس الساسة وبئس السياسة وبئس المصير.

(أكاديمي وأول رئيس للمجلس الوطني السوري)

ماذا يريد بابا الفاتيكان من العراق؟

سيّار الجميل

يأتي هذا المقال في مناسبة زيارة بابا الفاتيكان العراق، والتي تبدأ اليوم الجمعة (5 مارس/ آذار). وللتذكير، هو أرجنتيني الأصل، وبعد استقالة البابا بنديكتوس السادس عشر في 28 فبراير/ شباط 2013، انتخبه المجلس البابوي خلفًا له. واختار له اسما بابويا، فرنسيس. عرف بتواضعهِ، واهتمامهِ بالفقراءِ. ونقل البابوية من التزامات اللاهوت الصعبة إلى التقليل من الرسميات، والحوار بين الأديان، ومعالجة مشكلات الإنسان. وهو يقيم في دار ضيافة، بدلاً من الأجنحة البابوية في القصر الرسولي. يحافظ على التقاليد الكَنسيّة المستحدثة، فيما يخصّ الإجهاض والعزوبة الإكليريكية وسيامة النساء، لكنهُ بدأ حوارات بشأن انفتاحه وترحيبه بأعضاء مجتمع المثليين، ويفضّل الاعتراف القانوني بالأزواج من الجنس نفسه. وهو صريحٌ في نقدهِ الرأسمالية الجامحة واقتصاديات السوق الحرة، والنزعة الاستهلاكية، والتطور المفرط في العولمة. ويدعو إلى إجراءات بشأن تغيّر المناخ. شارك في استعادة العلاقات الدبلوماسيّة بين الولايات المتحدة وكوبا، ودعم قضايا اللاجئين وأزماتهم في أوروبا وأميركا الوسطى. ومنذ 2018، غدا معارضًا صريحًا للقوميات الجديدة، وواجه انتقادات صارخة من اللاهوتيين المحافظين المتصلّبين. نسّق مع الولايات المتحدة في عهدي الرئيسين، أوباما وترامب. وحظيت زيارته، في مايو/ أيار 2014، إسرائيل بدعاية كبيرة، وألقى فيها 13 خطابًا، وأسفرت احتجاجات ضدّ زيارته عن محاولة إحراق مزعومة لدير، فقد اشتعلت النيران في كهف أسفل كنيسة المهد في الليلة التالية لزيارتهِ. ووصف الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، بأنه «ملاك السلام»، في مايو/ أيار 2015، في أثناء محاولته استئناف محادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي يونيو/ حزيران 2015، زار سراييفو، وحثّ على السلام في هذه المدينة المتنوعة دينيًا، والمعروفة باسم «القدس الأوروبية». وفي سبتمبر/ أيلول 2015، ألقى كلمة أمام الأمم المتحدة في نيويورك. ولفت، في أبريل/ سبتمبر 2016، انتباه العالم إلى قضية اللاجئين.
التقى البابا فرنسيس، في 24 مايو/ أيار 2017، مع الرئيس الأميركي السابق، ترامب، في الفاتيكان، وناقشا مساهمات الكاثوليك في الولايات المتحدة والعالم. وكذلك قضايا المجتمعات الدينية وكيفية محاربة المعاناة الإنسانية في مناطق الأزمات، مثل سورية وليبيا والأراضي العراقية التي يسيطر عليها مسلحو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). كما ناقشا الإرهاب والتطرّف عند الشباب، وقضية تغيّر المناخ والتوازنات الدقيقة للنظم البيئية. وزار فرنسيس أيرلندا عام 2018، معتذرا عن انتهاكات ارتكبها رجال الدين في الولايات المتحدة وأيرلندا. وفي فبراير/ شباط 2019 ، زار أبو ظبي، وأقام قدّاسا فيها.
ولا يمكن أن تكون تحرّكات بابا الفاتيكان من أجل أعمال خيريّة ورعويّة وروحيّة وإصلاحيّة وحسب، بل كان يحمل رسائل سياسيّة وإعلامية. وقد صنفت مجلة Fortune هذا البابا الأول في قائمة أعظم 50 قائدًا. وفي 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، صنّفته «فوربس» رابع أقوى شخص في العالم. وقد أنشأ لنفسه، في مارس/ آذار 2016، حسابًا على «إنستغرام». وفي 2019، عقد مؤتمراً سلّط الضوء في اليوم العالمي للتواصل الاجتماعي على إيجابيات ذلك وسلبياته. وفي 26 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بدأ يكتب «مقال رأي» في صحيفة نيويورك تايمز، ويتناول قضايا مثل فيروس كورونا والحاجة إلى التضامن العالمي.
يزور البابا فرنسيس العراق اليوم في برنامج من أربعة أيام، وأهم ما تمّ تسليط الضوء عليه أنه سيعقد لقاء مغلقا مع المرجع الأعلى للشيعة الاثني عشرية، علي السيستاني. وسيزور مدينة أور الأثرية وبغداد والموصل وأربيل، وسيقيم أكثر من قدّاس. .. هل الزيارة روحية دينية أم سياسية إعلامية؟ ما نفعها في هذا الوقت؟ هل يحمل البابا رسائل سياسية من دولة معينة؟ ما فائدة زيارته وأغلب المسيحيين العراقيين قد هاجروا أو هجّروا من بلدهم؟ هل ستمنح الزيارة النظام السياسي العراقي، وحكومته الحالية، شهادة حسن سلوك على كلّ ما حدث في العراق منذ أكثر من 17 عاما؟ كيف ستتقبّل إيران هذه الزيارة، وهي التي تعد العراق من ممتلكاتها؟ وعليه، هذه زيارةٌ محفوفة بالمخاطر، فالعراق مزروع بالألغام، ويكثر فيه العابثون والمجرمون والمليشيات القذرة.

> أقلّ ما يطلبه العراقيون من البابا دعم ثورتهم من أجل تحقيق مطالبهم في الحياة الحرّة الكريمة

ليدرك كلّ العراقيين، ومن يتعاطف مع آلامهم ومعاناتهم، أنّ زيارة البابا فرنسيس العراق في وضعه الحالي لا تقدّم ولا تؤخّر من حالاتهم المأساوية والكوارث التي تلاحقهم. وينظر المسؤولون العراقيون إلى الزيارة أنها شهادة اعتراف بهم، فيما تنظر شرائح واسعة من الشعب العراقي إلى البابا في زيارته مخلّصا لهم من الجحيم... وأقلّ ما يطلبه العراقيون من البابا دعم ثورتهم من أجل تحقيق مطالبهم في الحياة الحرّة الكريمة، وإدانة المليشيات المتطفّلة على بلدهم والعابثة فيه، وإدانة قتلها شباب العراق، وأن يُنادي بالقضاء على الفساد ويدين المفسدين، وأن يناشد ذوي الضمائر الحيّة بإصلاح المدن المسحوقة والمهدّمة وإعادة المهجّرين إلى بيوتهم وديارهم وتعويضهم خسائرهم. وقبل هذا كله وذاك، أن يدعو إلى عراقٍ حرّ مستقل الإرادة، يختفي فيه التمييز الديني والطائفي والعرقي. وأن يتطوّر التعليم وخدمات الصحّة، وأن يُعتنى بالإنسان وكرامته. إذا حدث هذا، فستكون الزيارة في خدمة العراقيين وبلدهم، وإنْ لم يحدث، سوف تكون مجرّد حدث عادي عابر، لا أثر له أو تأثير.

(مؤرّخ عراقي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads